أنواع الحكم الديمقراطي

أولاً : الديمقراطية المباشرة

تعد الديمقراطية المباشرة أقدم صور الديمقراطية ، والتي يباشر فيها الشعب السلطة بنفسه دون وساطة من نواب أو ممثلين ، وتصدر القرارات باتفاق أفراد الشعب أو باغلبيته .

إن الشعب هو أساس ومصدر السلطة ، ومن الطبيعي أن يتولى بنفسه شؤون الحكم دون وساطة أو إنابة ، أي أن يمارس الشعب بنفسه جميع اختصاصات الحكم ، التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، بمعنى أن يصبح الشعب هو الهيئة الحاكمة والمحكومة في الوقت نفسه ، فالشعب هو صاحب السلطة ، وهو الذي يباشرها بنفسه ، غير أن الشعوب القديمة لاسيما في اليونان القديمة أو في أوائل تاريخ روما ، ليسوا هم جميع أفراد الدولة ، بل هم المواطنون الأحرار فقط ، وهم أولئك الأفراد الذين لهم حق مباشرة الحقوق السياسية ، من خلال اشتراكهم في الجمعية الشعبية ، التي تمثل السلطة العليا في الدولة ، والتي تسمو على ماعداها ، لذلك كانت سلطاتها مطلقة ، لاحدود لها .

كانت الجمعية الشعبية تجتمع عدة مرات في السنة ، ولها صلاحية وضع القوانين واعلان الحرب واقرار السلام ، والتصديق على المعاهدات ، وفرض الضرائب ، والاشراف على الميزانية ، كما كان لها الاشراف على الادارة والجيش ، وانتخاب المجلس الذي يتولى مباشرة الوظيفة التنفيذية ، وادارة الأملاك العامة ، واعتماد السفراء فضلاً عن حقها في اختيار القضاة بالانتخاب أو القرعة .

تعرض هذا النوع من الحكم الى الاندثار ، ولم يبق من الديمقراطية المباشرة مايلفت النظر الا القليل ، ففي سويسرا مازالت ثلاث مقاطعات جبلية هي أونترفالد وغلاريس وابنزيل تأخذ ببعض آثار هذا النظام القديم ، وتتحقق الديمقراطية المباشرة في هذه المقاطعات ، في اجتماع المواطنين ، في جمعية عمومية وسط احتفال شعبي كبير ، اذ يستعيد المواطنون السلطة ، فيقومون بادارة الشؤون العامة مباشرة ، من وضع للقوانين أو تعديلها أو الغائها ، وفرض الضرائب ، والنظر في الميزانية

والقروض العامة ، وانتخاب عدد من المواطنين لاعداد مشروعات القوانين وتولي بعض الاختصاصات الادارية ، وانتخاب غيرهم لمباشرة الوظيفة القضائية ، أما الوظيفة التشريعية ، فان دور الشعب في المقاطعات السويسرية الثلاث ، يقتصر على إقرار أو رفض مشروعات القوانين التي يقوم مجلس الولاية بتحضيرها ، ويتم ذلك دون مناقشة جدية ، على الأغلب ، لأن الأمر يتعلق بمسائل فنية وقانونية يصعب على الجمهور فهمها .

مزايا الديمقراطية المباشرة وعيوبها :

من المؤكد أن نظام الديمقراطية المباشرة هو أقرب النظم الى الديمقراطية المثالية ، وهو الذي يؤكد على أن الشعب هو صاحب السلطة ، وهو من حقه ، لاتمارس الا بواسطته ، ويباشر جميع اختصاصاتها دون نائب أو وسيط ، ويعد المفكر الفرنسي – جان جاك روسو– من أكثر المفكرين تحمساً للديمقراطية المباشرة وأشدهم دفاعاً عنها ، ففيها يتحقق مفهوم التعبير عن الارادة العامة ، الذي يكمن في إرادة مجموع أفراد الشعب ، لا في إرادة عدد محدود منه .

إن السلطة للشعب باكمله ، لايمكنه التنازل عنها ، ومن ثم ليس له أن ينيب عنه نواباً أو يكلف ممثلين باسمه ، وهؤلاء النواب في نظر روسو ان وجدوا هم مجرد تابعين للشعب ، ليس لهم حق تمثيل الارادة العامة ، ومن هنا هاجم روسو النظام النيابي ، وعدَّ الحكومة النيابية في انكلترا غير ديمقراطيه ، اذ برر موقفه هذا بقوله : أن نواب الشعب ليسوا ولا يمكن أن يكونوا ممثلين له ، فما هم الا وكلاء منفذون لارادته ، ليس لهم أن يبتوا في أي شئ نهائياً ، يظن الشعب الانكليزي أنه حر ، ولكنه واهم في ظنه ، فهو ليس حراً الا في فترة انتخاب أعضاء البرلمان ، فاذا ماتمت الانتخابات عاد الشعب عبداً لاسلطة له ، في اللحظة التي يختار الشعب فيها ممثليه يفقد حريته وكيانه .

نظراً لاستحالة مباشرة الشعب بنفسه جميع وظائف الدولة التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، اكتفى – روسو – بضرورة أن يتولى الشعب مهمة وضع القوانين على الأقل ، لأن وظيفة التشريع – عنده – هي السلطة الحقيقية وأن السيادة الشعبية

تنحصر فيها ، وإن تولي الوظيفة التنفيذية من قبل هيئة أخرى ليس من خصائص السيادة ، وأن هذه الهيئة مجرد هيئة تابعة أو مندوبة عن الشعب الذي له تعيينها واقالتها ، وسلطة هذه الهيئة الأخيرة تتلاشى بمجرد اجتماعه في هيئته العمومية .

يتمتع المواطنون في ظل الحكم الديمقراطي المباشر بحرية حقيقية ، وبصورة شبه دائمة ، لابمجرد حرية نظرية ، يمارسها الشعب عند اختيار ممثليه ، يضاف الى ذلك أن نظام الحكم المباشر يرتفع بمعنويات الشعب نتيجة لاشتراكه في تحمل المسؤوليات العامة ، وسعيه في البحث عن الحلول العملية من أجل مواجهة المشكلات المطروحة ، وايجاد الحلول المناسبة لها ، فثمة فرق بين أن يطلب من الشعب مجرد اختيار ممثليه لتولي الحكم نيابة عنه ، وبين أن يطلب منه إبداء الرأي في موضوع معين ، لمواجهة مشكلة عملية محددة .

عكس تطبيق نظام الحكم المباشر مدى صلته وقربه الى الديمقراطية المثالية ، وظهر أنه الأكثر تحقيقاً لمفهوم سيادة الشعب ، إلا أنه لتعذر التطبيق من الناحية العملية في الدول الحديثة ، وذلك لاتساع رقعتها الجغرافية ، وكثرة عدد مواطنيها ، خلاف ماكان عليه الحال في المدن اليونانية القديمة ، فقد كانت صغيرة المساحة ، قليلة السكان ممن لهم مباشرة للحقوق السياسية ، أما في سويسرا فان بقاء الحكم المباشر في بعض مقاطعاتها الجبلية النائية ، بسبب صغر مساحتها ، وقلة عدد سكانها ، ولذلك تقف كثرة السكان حائلاً دون الأخذ بالديمقراطية المباشرة .

أصبح ممارسة الديمقراطية المباشرة في الدول الحديثة مستحيلاً لعدم إمكان جمع المواطنين في مكان واحد ، واشتراكهم جميعاً في مناقشة الشؤون العامة ، وحتى لو افترضنا جدلاً إمكان جمع المواطنين في أماكن متعددة ، بدلاً من جمعهم في مكان واحد ، فانه لايمكن مباشرة شؤون الحكم لأن مهام الحكم لم تعد كما كانت ، بل اتسعت وتشعبت وتنوعت ، اذ أضحت تحتاج الى خبرات فنية لاتتوفر في جميع أفراد الشعب ، فضلاً عن ذلك أن القرارات التي تصدر عن مثل هذه الاجتماعات قد لاتحصل لها المناقشة الجدية السليمة ، فالتصويت على القوانين يكون جملة ، بالموافقة أو الرفض ، مما قد يؤدي الى الموافقة على تشريعات تتضمن في ذاتها عيوباً

، أو رفض تشريعات أخرى لانطوائها على عيوب صغيرة ، ومما أسهم حتى اليوم في بقاء هذا النظام في المقاطعات السويسرية الثلاث ، هو أن المسائل المهمة تعود الى الحكومة الاتحادية القائمة في برن ، الأمر الذي لايحفظ للمقاطعات من الصلاحيات الا مايتعلق بالشؤون المحلية قليلة الأهمية ، في مناطق وعرة المسالك وبعيدة عن المدن .

وأخيراً فان الكثير من المسائل العامة يتطلب السرية التامة ، مما يقتضي حصره في عدد محدود ، أو قيام جهات فنية متخصصة لمعالجته ، وإن اشتراك جميع المواطنين في مناقشته يكشف سريته ، ويعرض البلاد الى مخاطر جديدة ، وأمام هذه الاعتراضات ، التي تؤدي الى استحالة تطبيق الحكم المباشر ، فقد أصبح في الوقت الراهن ، ذكرى من ذكريات التاريخ الدستوري ، فالديمقراطية في عالم اليوم هي الديمقراطية التمثيلية ، مع شئ في بعض الدساتير الحديثة ، من وسائل الديمقراطية شبه المباشرة .